وترك المجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر
والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لوكان في اخره اي
اخر الجمع الصحيح المذكر ما سبق الف وتاء زائدتان وشرطه اي شرط
هذا الجمع لوكان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى
باقوى الاحوال ان كان اي ان وجد مذكره كمسلمة لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره فشرطه وجود
التاء في مفرده كحايضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث
فيقال حايضات وطامثات بخلاف الحايض والطامث فانهما
بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني البالغة فجمعها حوايض
وطوامث لا غير والا اي وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار
شرطه ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم
الاطراد فالجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتداء وافعال اي جمع على وزنه
كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعني يطلق
على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من الجموع
لكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي
الظاهر ان الصحيح المطلق الجمع من غير نظر الى القلة

والكثرة

والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلة
كارجل في الرجل او الا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده كقوله
تع ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية
والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي وقدم وجه ترك
المصدر صيغتهما فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا
مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق
بينه وبين مطلق فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول
فان عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا
قيل وفيه ان عمله ليس بمجرد مناسبة وهو متحقق بينه وبين
مطلق فيعمل مع كل زمان الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع
الفعل كما اعترف به وبهما لا يدلان على الحال البتة فلا بد من عدم
الاقتران لهما ومن اراد التفصيل فليرجع الى لب الالباب وشرحه
ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تأكيدا
او نوعا او عددا فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا من فروع
تقدير المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا

Copyright © King Saud University